



من أجل مستقبلٍ خالٍ من المواد السامة

## وجهات نظر سريعة لمؤتمرات الأطراف الخاصة بمعاهدات ستوكهولم وبازل وروتterdam، عام 2023

فيما يلي بيان موجز حول وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بشأن بعض القضايا التي ستتناولها مؤتمرات الأطراف لمعاهدات بازل وستوكهولم وروتterdam في عام 2023.

### الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف الخاص بمعاهدة ستوكهولم

#### إدراج مواد كيميائية في الملحق (أ) من المعاهدة

توصلت لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة (POPRC) إلى نتيجة مفادها أن ثلاث مواد من الملوثات العضوية الثابتة المترابطة بيولوجياً والسامة من الأرجح أن تؤدي، وبسبب قدرتها على الانتقال بعيد المدى ضمن البيئة، إلى أضرار خطيرة على صحة الإنسان والبيئة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات على المستوى العالمي.

المواد الكيميائية المقترحة إدراجها هي:

- مييد الأفات ميثوكسيكلور (methoxychlor)
- مثبت الأشعة فوق البنفسجية UV-328
- مثبت اللهب ديكلورين بلاس Dechlorane Plus

تتمثل أكثر السبل فعالية لحماية صحة الإنسان والبيئة من المخاطر المرتبطة بهذه الملوثات العضوية الثابتة في فرض حظر شامل على إنتاجها وبيعها واستخدامها.

وبالتالي، يجب إدراج هذه المواد الكيميائية الثلاث في الملحق (أ) دون أي إعفاءات محددة.

#### الميثوكسيكلور

- يعد الميثوكسيكلور مييد أفات عضوي-كلوري يجري استخدامه كبديل عن ثنائي كلورو ثنائي الفينيل ثلاثي كلورو الإيثان (DDT) في الأنشطة الزراعية والبيطرية.
- جرى وضع ضوابط تنظيمية خاصة بالميثوكسيكلور أو التخلص التدريجي منه أو حظره في العديد من البلدان حول العالم. ويبدو أن إنتاج الميثوكسيكلور وبيعه واستخدامه يجري الآن حصراً في عدد قليل من البلدان في العالم.
- لم يتم تحديد أي استخدامات حرجة للميثوكسيكلور.
- يوضح التخلص التدريجي لمنتجات الميثوكسيكلور في عدد كبير من البلدان أن تطبيق حظر كامل أمر ممكن ويشير إلى وجود مواد كيميائية وغير كيميائية بديلة وقابلة للتطبيق ويجري استخدامها حالياً.

#### UV-328

- يعد UV-328 عبارة عن مثبت أشعة فوق بنفسجية بينزوتريازول يجري إنتاجه بأحجام ضخمة ويستخدم في المواد البلاستيكية والتكسية ومنتجات الرعاية الشخصية.
- وقد كشفت الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات عن وجوده ضمن ألعاب الأطفال وملحقات الشعر والكريات البلاستيكية على الشواطئ البحرية والكريات البلاستيكية المعاد تدويرها.
- يحصل الانتقال بعيد المدى لـ UV-328 عندما تنتقل المواد البلاستيكية التي تحتوي على UV-328 إلى مواقع بعيدة، وقد جرى توثيق ذلك ضمن دراسات علمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينتقل UV-328 في الغلاف الجوي من خلال جزئيات الرذاذ الجوية وعن طريق أنواع الحيوانات المهاجرة مثل الطيور البحرية على سبيل المثال.
- يعتبر UV-328 ساماً بالنسبة للتدييات ويسبب تسمماً محدداً للكبد والكليتين في حال التعرض المتكرر له. كما يمكن أن يسبب تأثيرات مضادة للأندروجين وتشوهات في الأعضاء التناسلية واضطراباً في النشاط الإنزيمي.

- عثرت المراقبة البيئية على تراكيز تقارب أو تفوق التراكيز عدم التأثير المتوقعة (PNEC)، حيث تعد التراكيز التي وجدت في الطيور بنفس حجم تراكيز عدم التأثير المتوقعة.
- هناك مئات من مثبتات الأشعة فوق البنفسجية البديلة في السوق.
- وضعت العديد من البلدان قيوداً على UV-328، ومن المتوقع أن يتم التخلص التدريجي من UV-328 في الاتحاد الأوروبي بحلول 2023.

#### ديكلورين بلاس (DP)

- يعد ديكلورين بلاس عبارة عن مثبط لهب خطير وشديد الثبات ومتراكم بيولوجياً يستخدم كأحد الإضافات للمواد البلاستيكية، ويعتبر أحد المواد البديلة المؤسفة لـ DecaBDE.
- يشكل استخدامه في السيارات حوالي 70-90% من حجم الاستخدام العالمي له. ويتمثل الاستخدام الرئيسي له ضمن هذا القطاع (حوالي 80%) باستخدامه ضمن الكابلات والأسلاك.
- يؤدي إلى أضرار جسيمة في الكبد وجهاز الغدد الصماء والتطور العصبي.
- عُثر على ديكلورين بلاس في مصل دم الحبل السري وأنسجة المشيمة وحليب الإرضاع لدى البشر، وبالتالي فإنه يشكل خطراً على صحة الأطفال في طور النمو.
- يؤدي الديكلورين بلاس إلى تلوث البيئة على المستوى العالمي، بما في ذلك الكائنات الحية في القطب الشمالي والقطب الجنوبي وهضبة التبت.
- يجري امتزاز الديكلورين بلاس إلى جزيئات وينتشر في أقاليم نائية من خلال جزيئات في الهواء أو الحيوانات المهاجرة أو انتقال الحطام البلاستيكي في المحيطات.
- هناك بدائل فعالة كيميائية وغير كيميائية في السوق حالياً.
- قامت عدة بلدان بتقييد أو حظر الديكلورين بلاس، مما يدل على أن هناك بدائل متوفرة ويجري استخدامها بالفعل. كما تجدر الإشارة إلى أن الصين، وهي البلد المتبقي الوحيد الذي ما زال يصنع الديكلورين بلاس، تخطط لفرض حظر على إنتاج الديكلورين بلاس واستخدامه واستيراده وتصديره في كانون الثاني/يناير من عام 2026.

#### وجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن الإعفاءات الخاصة بالمواد المدرجة حديثاً

- مع إدراك وجود بدائل قابلة للتطبيق ومستخدمة حالياً، توصي الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بعدم منح أي إعفاءات لأي من الملوثات العضوية الثابتة الجديدة. في حال النظر بالإعفاءات، فإننا نوصي بما يلي:
- يجب أن يكون أي إعفاء يتم منحه محصوراً بتطبيقات ضيقة ومحددة بشكل واضح.
- يجب أن يُشترط على القطاع الصناعي أن يوفر بيانات مع تيريرات شاملة، ودليلاً على عدم القدرة على استخدام البدائل، وإطراً زمنياً بشأن الإزالة من السوق.
- منذ البداية، لا ينبغي منح أي إعفاءات بشأن الإنتاج و/أو الاستخدام لأكثر من خمس سنوات، كما هو مبين في المادة الرابعة من المعاهدة.
- ينبغي أن يتبنى مؤتمر الأطراف قراراً صريحاً لوضع جدول زمني بشأن عملية لتقييم الحاجة لتمديد الإعفاءات الممنوحة لفترة تتجاوز السنوات الخمس.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة النبذة الصادرة عن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بعنوان "إنهاء الإعفاءات السامة".

#### القواعد الإجرائية لمؤتمر الأطراف

- ينبغي أن تدعم الأطراف التشغيل الفعال للمعاهدة من خلال إزالة الأقواس في القاعدة 45.1 من أجل إتاحة الفرصة لإجراء تصويت بعد استنفاد جميع الجهود للتوصل إلى إجماع. من شأن ذلك المساعدة في تقادي الوصول إلى طريق مسدود بسبب طرف واحد أو عدد قليل من الأطراف.

#### **DDT**

- يجب القضاء على إنتاج الـ DDT واستخدامه على المستوى العالمي.
- ينبغي على الأطراف الثمانية عشرة الموجودة حالياً في سجل DDT للأغراض المقبولة أن تقوم بإجراء مراجعة لاحتياجاتها بشأن استخدام DDT وإصدار إشعار منقح. ومن الناحية المثلى، ينبغي عليها التوقف عن استخدام DDT والانسحاب من القائمة بحلول نهاية عام 2023.
- ينبغي على الأطراف التي لا تزال ضمن سجل DDT أن تقدم معلومات إلى الأمانة العامة كما هو مطلوب منها في استبيان DDT وأن تضع خطة للتخلص التدريجي على نحو سريع.

- ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن يقوم بتعزيز الأساليب غير القائمة على الاحتراق لتدمير DDT والتخلص من المخزونات المتبقية منه.

### مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs)

- لا تزال معظم الأطراف بعيدة عن المسار الصحيح للوفاء بالموعد المتفق عليه عالمياً الذي يقع في عام 2025 للتخلص التدريجي من استخدام مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والموعد النهائي الذي يقع في عام 2028 لتدمير مخزونات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور بطريقة سليمة بيئياً.
- لا يزال هناك أكثر من عشرة ملايين طن من المواد التي تحتوي مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور على المستوى العالمي، وتبين التقديرات إلى أنه في عام 2016 لم يتم القضاء سوى على 17-20% من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور.
- لذلك ينبغي أن تكون استراتيجية الأطراف لتحقيق تلك الأهداف طموحة وأن تتضمن كافة العناصر الضرورية لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك التركيز على [التقنيات القائمة على غير الاحتراق](#) للتدمير.

### الإعفاءات الخاصة بحمض بيرفلوروأوكتان السلفونيك (PFOS) وأملأحه وبيرفلوروأوكتان السلفونيك فلورايد

- في الوقت الراهن، هناك إعفاءان يجب إنهاؤهما ولكنهما ما يزالان في موضع الاستخدام:
  - الطلاء بالمعادن الصلبة: تتجه العديد من البلدان بعيداً عن هذا الاستخدام لحمض البيرفلوروأوكتان السلفونيك. وبالتالي: من الممكن إنهاء هذا الإعفاء وتسريع الجهود المبذولة التي تسهل من إحداث نقلة تكنولوجية بغية إسراع التخلص التدريجي منه في كافة البلدان.
  - رغوة إطفاء الحرائق: تتوفر مركبات خالية من الفلورين وتعد بنفس فعالية الرغوة القائمة على حمض البيرفلوروأوكتان السلفونيك. وتحقق تلك البدائل المعايير المتفق عليها في الطيران والاستخدامات العسكرية والتطبيقات الصناعية.

ولا يزال هناك غرض مقبول واحد يجب تحويله إلى إعفاء محدود زمنياً لاستخدام حمض البيرفلوروأوكتان السلفونيك:

- يعد [السفورايد](#) عبارة عن مبيد آفات يستخدم في مصائد الحشرات للسيطرة على النمل القاطع لأوراق النباتات، ويتحول مع تكسيره إلى حمض البيرفلوروأوكتان السلفونيك. ويعتبر ذلك تطبيقاً مفتوحاً يؤدي إلى انتشار حمض البيرفلوروأوكتان السلفونيك، ويجب إعطاء الأولوية للتخلص التدريجي منه واستبداله ببدائل غير كيميائية. من شأن تبني إعفاء محدد ومقيد زمنياً بالنسبة إلى محاصيل محددة تحمل أهمية اقتصادية أن يحفز تبني البدائل على نحو أسرع.

### تدابير تقليل أو القضاء على الانبعاثات الناجمة عن الإنتاج غير المقصود (أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية)

- بغية تحقيق الهدف المرجو منها في تقديم المشورة للأطراف بشأن تقليل التأثيرات على البيئة وصحة الإنسان الناجمة عن الملوثات العضوية الثابتة المدرجة، يجب بذل المزيد من العمل من أجل تضمين التكنولوجيات القائمة على غير الاحتراق لتدمير النفايات الملوثات بملوثات عضوية ثابتة بدلاً من التركيز الحالي على الإحراق والأفران الإسمنتية.

### خطط التطبيق والإبلاغ وفقاً للمادة (15)

- تشترط المعاهدة على الأطراف أن تقوم بتقديم خطط تطبيق وطنية (NIPs) وتحديثها، بما في ذلك عند إدراج ملوثات عضوية ثابتة جديدة. ومع ذلك، لم يتقدم 42% من الأطراف بخطط التطبيق الوطنية الخاصة بها للملوثات العضوية الثابتة الجديدة المدرجة في عام 2009، بينما وصلت النسبة إلى 46% بالنسبة إلى الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في عام 2011. وهناك عدد أقل من الأطراف ممن قام بتقديم تحديثات لخطط التطبيق الوطنية بالنسبة إلى الملوثات العضوية الثابتة المدرجة بعد ذلك. يجب إنجاز هذا الشأن الملح في أسرع وقت ممكن.
- يجب أن تعزز الأطراف من استشارة مختلف أصحاب الشأن أثناء تصميم خطط التطبيق الوطنية وتطبيقها من أجل تمكين عملية مشاركة فعالة وشاملة ومنتظمة للجمهور بغية الامتثال للالتزامات الواردة في المادتين السابعة والعاشر.
- هناك نقص كبير في المعلومات بشأن كميات الملوثات العضوية الثابتة التي يتم إنتاجها أو استيرادها أو تصديرها أو التخلص منها. من شأن زيادة وتيرة الإبلاغ أن يفسح المجال لتقييم أفضل لفعالية المعاهدة.

## الموارد المالية والآليات

- يقدر التمويل اللازم لتطبيق معاهدة ستوكهولم في الفترة الممتدة ما بين عامي 2022 و2026 بنحو 4.93 مليار دولار أمريكي. قدم مرفق البيئة العالمي الثامن (GEF-8) مبلغ أربعمئة وثلاثة عشر مليون دولار للفترة الممتدة ما بين عام 2022 و2026 (أي أقل من عشرة بالمائة من الحاجة المقدرة).
- وضعت معاهدة ستوكهولم عام 2028 كموعد نهائي لتدمير كافة مخزونات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. ومن المقدر أن يتطلب ذلك نحو 2.39 مليار دولار أمريكي.
- بالإضافة إلى ذلك، تخضع عدة ملوثات عضوية ثابتة جديدة إلى إجراءات لإدراجها ضمن المعاهدة، وسيكون هناك حاجة لتدميرها بطريقة سليمة بيئياً.
- يجب استكشاف أدوات اقتصادية لاسترداد التكاليف من الشركات التي أنتجت ملوثات عضوية ثابتة و/أو البلدان التي تتمركز فيها تلك الشركات وذلك لتفعيل المبدأ السادس عشر من مبادئ ريو، الملوّث هو من يدفع. فبالنسبة إلى العديد من الملوثات العضوية الثابتة، قام عدد محدود الشركات بتحميل الحكومات والجماهير تكاليف باهظة ويجب استرداد تلك التكاليف.
- يجب أن يقوم مؤتمر الأطراف بدعوة الهيئة التنفيذية للبرنامج الخاص من أجل النظر في الدور الهام الذي تلعبه مساهمات المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام في تطبيق المعاهدة وتعزيزها مؤسسياً بحيث يتم تخصيص بعض التمويل لأنشطة المنظمات غير الحكومية بما يتماشى مع أهداف البرنامج.

## تقييم فعالية المعاهدة

- يعد معدل تبني تدابير السيطرة على الملوثات العضوية الثابتة المنتجة والمستخدم والمستوردة والمصدرة منخفضاً.
- إن المعدل المنخفض في تقديم تحديثات بشأن الإبلاغ الوطني وخطط التطبيق الوطنية لا يزال يعتبر عبة خطيرة في وجه إجراء تقييم فعال ومتين.
- توصل استعراض الإبلاغ الوطني (INF 19) إلى أن سوء تجميع البيانات الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة المنتجة عن غير قصد، بما في ذلك الديوكسينات، يعني أنه لا يمكن تحديد فيما إذا كانت مستويات تلك الملوثات العضوية الثابتة قيد الانخفاض منذ تبني معاهدة ستوكهولم.
- بسبب الإنتاج الواسع للملوثات العضوية الثابتة واستخدامها وانبعاثها، فقد تضررت صحة الشعوب الأصلية في القطب الشمالي ورفاهيتهم بشكل غير متناسب. هناك حاجة ملحة بأن تقوم الدول باتخاذ إجراءات صارمة وسريعة لحماية صحة الشعوب الأصلية ورفاهيتهم وأراضيهم ومناطقهم وكافة الشعوب الأخرى في العالم. ينبغي أن تمتلك الشعوب الأصلية الحق في المشاركة الكاملة كأعضاء في لجان الخبراء في معاهدة ستوكهولم وتقديم مدخلات بشأن خطة المراقبة العالمية وفعالية التقييم.

## المراقبة العالمية

- تعد المراقبة العالمية شأنًا أساسياً لتقييم فعالية المعاهدة، ولكن هناك فجوات ضخمة في البيانات ونقصاً في قدرات المراقبة في العديد من الأقاليم. وقد لوحظت الاتجاهات التالية أثناء التقييم.
  - تمر التركيزات بطور انخفاض وقد بدأت في الاستقرار في الأماكن التي تم أخذ إجراءات تنظيمية فيها منذ عقود مضت.
  - تزداد مستويات سداسي كلورو البنزين (HCB)، ويعود ذلك على الأرجح إلى الانبعاثات الصادرة عن المصادر الثانوية وإلى تأثيرات التغير المناخي.
  - تستمر الانبعاثات جراء استخدام المنتجات والمخزونات المتهاكلة وممارسات التخلص/التفكيك/إعادة التدوير للنفايات بالنسبة إلى العديد من المواد الكيميائية.
  - يستمر الإحراق المفتوح للنفايات والكتل الحيوية في إصدار ملوثات عضوية ثابتة منتجة بشكل غير مقصود إلى الغلاف الجوي.
- يكون الانخفاض في التراكيز البيئية الخلفية أبداً عندما يكون هناك إعفاءات للملوثات العضوية الثابتة المدرجة تسمح باستمرار استخدامها أو تواجدها ضمن المواد المعاد تدويرها.
- يجب أن يتضمن برنامج المراقبة العالمية ما يلي:
  - الغذاء التقليدي للشعوب الأصلية في القطب الشمالي وكافة أرجاء العالم، بما في ذلك السمك والثدييات البحرية، والملوثات العضوية الثابتة في أسواق الغذاء الرئيسية التي تعد هامة بالنسبة للنظام الغذائي للشعوب حول العالم.
  - الملوثات العضوية الثابتة في المواد البلاستيكية الميكروية التي يتم جمعها في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق النائية.

## الامتثال

- تعد معاهدة ستوكهولم الاتفاقية البيئية العالمية متعددة الأطراف الملزمة قانوناً الوحيدة التي تم اعتمادها في السنوات الثلاثين الماضية التي لا تمتلك آلية للامتثال.
- هناك حاجة ملحة إلى توافق بشأن إجراءات وآليات الامتثال بالنسبة لمعاهدة ستوكهولم، وينبغي على الأطراف اعتماد إجراءات وآليات للامتثال بما يتوافق مع المادة السابعة عشرة.

## الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف لمعاهدة بازل

تتضمن العناصر الأساسية لمؤتمر الأطراف السادس عشر لمعاهدة بازل عدة توجيهات تقنية تخضع للمراجعة منذ آخر مؤتمر للأطراف. وفيما يلي موقف الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن بعض القضايا الأساسية ضمن تلك التوجيهات.

### توجيهات تقنية عامة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات التي تتكون من ملوثات عضوية ثابتة أو تحتويها أو ملوثة بها

- تتضمن التوجيهات التقنية العامة حول نفايات الملوثات العضوية الثابتة مستوى المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة (LPCL) لكل واحد من الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في معاهدة ستوكهولم.
- يجب تدمير أي نفايات تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة بمستويات تفوق مستوى المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة كما هو معرف في "نفايات الملوثات العضوية الثابتة"، أو تحويل تلك النفايات بشكل لا يمكن عكسه، بحيث تتوقف تلك النفايات عن إظهار أي من خصائص الملوثات العضوية الثابتة.
- تفسح المستويات العالية المجال لوجود كميات أكبر من الملوثات العضوية الثابتة، وبالتالي يتم توفير حماية أقل لصحة الإنسان والبيئة.
- كما تؤدي المستويات العالية إلى تحديد كميات أقل من النفايات على أنها نفايات ملوثات عضوية ثابتة، والسماح بشحن مزيد من نفايات الملوثات العضوية الثابتة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- وبالتالي، تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات القيم التالية بالنسبة للمحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة والتي تعد قيم صارمة وتوفر الحماية اللازمة، وذلك كي يتم اعتمادها في مؤتمر الأطراف.

الملوثات العضوية الثابتة	مستوى المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة المقترح
الديوكسينات والفورونات: مركبات ثنائي بنزو الديوكسين متعددة الكلور/مركبات ثنائي بنزو الفوران متعددة الكلور (PCDD/F) ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور المشابهة للديوكسينات	1 ppb (1 microgram TEQ/kg)
الإيثرات متعددة البروم ثنائية الفينيل (tetra-, penta-, hexa-, hepta-, decaBDE)	50 mg/kg (إجمالي)
الدوديكان الحلقي سداسي البروم (HBCD)	100 mg/kg
البارافينات الكلورية قصيرة السلسلة (SCCPs)	100 mg/kg
حمض بيرفلوروأوكتان السلفونيك (PFOS)، حمض بيرفلورو الأوكتانويك (PFOA)، PFHxS ومركباتها ذات الصلة	0.025 mg/kg بالنسبة إلى PFOS و PFOA و PFHxS وأملحها بشكل إفرادي؛ 10 mg/kg بالنسبة إلى مجموع PFOS و PFOA و PFHxS ومركباتها ذات الصلة

- يجب توسيع قسم التكنولوجيا القائمة على غير الاحتراق الخاصة بتدمير نفايات الملوثات العضوية الثابتة ضمن التوجيهات وتفضيلها على تكنولوجيات الإحراق والتي تنتج كميات أكثر من الديوكسينات والملوثات العضوية الثابتة المنتجة بشكل غير مقصود وذلك كنتيجة لا يمكن تفاديها لعمليات الاحتراق. كما يجب الاعتراض على إضافة أي نص إلى التوجيهات من شأنه تعزيز استخدام الأفران الاسمنتية للتخلص من نفايات المواد الأكلية المشبعة بالفلور (PFAS)، وذلك لأن بيانات التجارب تظهر أنها لا تحقق المعايير المطلوبة للتدمير.

## التوجيهات التقنية بشأن تحديد النفايات البلاستيكية والإدارة السليمة بيئياً لها والتخلص منها

- كانت التوجيهات التقنية بشأن النفايات البلاستيكية محور عدة جلسات ما بين الدورات ومراجعات منذ مؤتمر الأطراف الأخير. وفي حين جرى تحسينها، لا تزال هناك عدة قضايا أساسية تستوجب الاهتمام:
  - لم يتم التحقق من إعادة التدوير الكيميائية على أنها أسلوب سليم بيئياً لإدارة النفايات البلاستيكية ولا يجب تضمينها ضمن التوجيهات. حيث لم يتم توفير أي بيانات حول الانبعاثات والإصدارات واستهلاك الطاقة ومخارج النفايات الخطرة بالنسبة إلى إعادة التدوير الكيميائية، كما تتطلب توجيهات أخرى عند إدراج تكنولوجيات جديدة.
  - لا يمكن إعادة تدوير الفلوروبوليمرات والراتنج المعالج ومنتجات التكتيف بطريقة سليمة بيئياً بعد استخدامها. كما أنها تولد مواد سامة أثناء إدارة نفاياتها. ينبغي أن تتضمن التوجيهات نصاً يظهر تلك النقاط بوضوح.
- يجب معارضة أي محاولة لتقديم فكرة 'من الأسفل إلى الأعلى' فيما يخص مسؤولية المنتج الممتدة للنفايات البلاستيكية والتقليل من النفايات. تلقي هذه المقاربة العبء على الحكومات المحلية والوطنية كي تتخذ إجراءات بشكل فردي ويمكن أن تُستخدم لتقويض الجهود للتقليل من إنتاج المواد البلاستيكية في 'اتفاقية المواد البلاستيكية' الجديدة.
- الوقود المشتق من النفايات: إن الوضع الذي يتمتع به الوقود المشتق من النفايات وفقاً لمعاهدة بازل وفيما إذا كانت المعاهدة تُخضع ذلك الوقود إلى انتقال النفايات العابر للحدود أو تعتبره منتجاً غير خاضع للإجراءات تنظيمية كل ذلك يتطلب مزيداً من العمل. لا ينبغي اعتبار إحراق النفايات البلاستيكية كوقود على أنه إدارة سليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية.

## التوجيهات التقنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات المكونة من أو التي تحتوي على أو الملوثة بالمواد التالية: حمض بيرفلوروأوكتان السلفونيك (PFOS) وأملاحه وبييرفلوروأوكتان السلفونيك فلورايد (PFOSF) وحمض بيرفلورو الأوكتانويك (PFOA) وأملاحه والمركبات ذات الصلة بـ PFOA وحمض البييرفلوروكتانويك (PFHxS) وأملاحه والمركبات ذات الصلة بـ PFHxS

- تحتاج التوجيهات إلى وضع مزيد من التأكيدات بشأن تحديد أنواع النفايات الصلبة (أي المنتجات مثل السجاد والورق والتغليف والمنسوجات الخ..) والتي من الأرجح أن تكون ملوثة بالمواد الألكلية المشبعة بالفلور (PFAS)، كما يجب وضع توجيهات بشأن إدارتها.
- يجب الدعوة إلى التكنولوجيات القائمة على غير الاحتراق لتدمير الملوثات العضوية الثابتة من المواد الألكلية المشبعة بالفلور مثل أكسدة مياه فوق الحرجة (SCWO) والاختزال الغازي الكيميائي المرهلي (GPCR) وذلك عوضاً عن الإحراق.

## توجيهات تقنية أخرى

- تخضع عدة توجيهات تقنية أخرى للمراجعة ولكن تحتاج إلى مزيد من الوقت لإنجازها. وبالتالي، تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تمديد تفويض مجموعات العمل الصغيرة ما بين الدورات التي تعمل على التوجيهات التقنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً لما يلي:
  - نفايات بطاريات الحمض-رصاص
  - غيرها من نفايات البطاريات
  - العجلات الهوائية المستخدمة أو نفاياتها
- كما تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات إنشاء مجموعة عمل صغيرة ما بين الدورات جديدة لوضع توجيهات تقنية حول الإدارة السليمة بيئياً للنفايات المطاطية.

## استعراض الملاحق

- لا تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات مقترح إدخال قيم الحد الأدنى أو تركيز العتبة (التي تتماشى مع النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها-GHS) ضمن الملحق الثالث. فقد جرى وضع معظم قيم هذا النظام في عام 2003 ولم يتم تحديثها بحيث تعكس الفهم العلمي الحديث الخاص بـ مجال المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والتعرض الحساس للمجموعات السكانية الفرعية، وغيرها من التطورات.

- تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات الاحتفاظ بالمدخلات ذ1-18 في الملحق الأول من أجل توفير توجيهات حول أنواع مجاري النفايات التي تعتبر موضع اهتمام خاص.
- من الهام ألا يقدم نص المعاهدة، بما في ذلك الملاحق، أحكاماً تستند إلى ما تراه البلدان المصدرة ملائماً مع غض النظر عن المخاطر الحقيقية للنفايات، حتى لو كان ذلك يعني تصنيف مزيداً من النفايات على أنها نفايات خطرة.
- يجب ألا تقتصر الخصائص الخطرة في الملحق الثالث على استبعاد تأثيرات معينة. على سبيل المثال، يفترض النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها (GHS) إلى توصيف التأثيرات السامة الهامة وفق H11 والاعتبارات المتعلقة بذلك، مثل اضطرابات الغدد الصماء والتي تجعل من التوصيف العام لـ H11 في الملحق الثالث أكثر ملاءمة.

#### استعراض إجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة (PIC)

- تتم في الوقت الحالي مراجعة إجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة، حيث بينت بعض الأطراف وجود تأخيرات كبيرة في متابعة وثائق التفويض، وخاصة بالنسبة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي حين تبقى الكفاءة مهمة، فمن المهم أيضاً أن تبقى العملية شفافة وأن يجري تسجيل الشحنات بعناية. تعارض الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أي مقترحات متعلقة بإجراءات الموافقة المستنيرة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تراجع الشفافية فيما يتعلق بشحنات النفايات الخطرة.

## الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لمعاهدة روتردام

### القواعد الإجرائية

- يجب أن تدعم الأطراف التشغيل الفعال للمعاهدة من خلال إزالة الأقواس في القاعدة 45.1 بغية السماح لإجراء تصويت بعد استنفاد كافة السبل للوصول إلى إجماع. من شأن ذلك المساعدة في تفادي الوصول إلى طريق مسدود بسبب طرف واحدة أو عدد قليل من الأطراف

### إدراج المواد الكيميائية في الملحق الثالث للمعاهدة

- إن إدراج المواد الكيميائية وفقاً للملحق الثالث يتيح للبلدان إمكانية اتخاذ قرار حول ما إذا كانت ترغب في استيراد المواد الكيميائية الخطرة المدرجة إلى بلدها. لا يمنع الإدراج من استخدام تلك المواد الكيميائية. وبالتالي، يجب أن تدعم الأطراف الإدراج المقترح للمواد الكيميائية التالية ضمن الملحق الثالث للمعاهدة:

- Acetochlor
- Carbosulfan
- Chrysotile asbestos
- Fenthion
- Paraquat
- Iprodione
- Terbufos

### تحسين فعالية معاهدة روتردام

- تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تبني المقترح لوضع ملحق جديد (الملحق الثامن) للمعاهدة وإجراء تعديلات ذات صلة في المواد 7 و10 و11 و22 في المعاهدة.
- سيستخدم هذا الملحق لإدراج مواد كيميائية في حال تعذر على مؤتمر الأطراف الوصول إلى توافق بشأن إدراج مادة كيميائية بالإجماع في الملحق الثالث (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة إلى كريسوتائل الأسبستوس وعدة مبيدات آفات أخرى على مدار سنوات عديدة).
- فقط الأطراف التي صادقت على تعديلات المعاهدة ستعتبر ملزمة بالإدراج. يجب أن يتطلب الإدراج في الملحق الثامن أغلبية تتمثل في ثلاثة أرباع الأطراف.
- بالإضافة إلى ذلك، هناك مقترح لإجراء تعديلات على المواد 7 و10 و11 و22 لتأسيس عملية من أجل إدراج مواد كيميائية في الملحق الثامن وتفعيل الحقوق والالتزامات الناجمة عن الإدراج في الملحق الثامن.

يمكن العثور على مزيد من المعلومات في [الموقع الإلكتروني لمعاهدات بازل وروتريام وستوكهولم](#)، حيث نُشر هذا الكتيب باللغات [الإنكليزية](#) و [الفرنسية](#) و [الإسبانية](#) وهناك فيديو قصير في اللغات [الإنكليزية](#) و [الفرنسية](#) و [الإسبانية](#).

## أمور مشتركة في المعاهدات الثلاث

### المساعدات التقنية

- يجب تعزيز الآليات لتقديم المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا وإعطاؤها الأولوية بغية تحقيق القضاء بشكل فعال على الملوثات العضوية الثابتة المدرجة والإدخال التدريجي للبدائل.
- يجب توفير مساعدات مالية وتقنية بغية دعم تطبيق طويل الأمد ومستدام لمراقبة الملوثات العضوية الثابتة.
- نظراً لوجود مخزونات كبيرة متبقية من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs) وثنائي كلورو ثنائي الفينيل ثلاثي كلورو الإيثان (DDT) وغيرهما من الملوثات العضوية الثابتة، فإنه يتوجب على المراكز الإقليمية أن تقوم بإجراء تدريبات حول الأساليب القائمة على غير الاحتراق للتدمير والتي تفي بمتطلبات المعاهدة وذلك كأحد الأولويات المرتفعة.
- يجب أن تزيد المراكز الإقليمية من مساهمتها في تصميم المشاريع وتطبيقها. يجب تضمين هذا المعيار ضمن التقييم والإبلاغ.

### التعاون والتنسيق

- من المهم بالنسبة للأطراف المنضمة لمعاهدات بازل وروتريام وستوكهولم وأمانتها العامة أن تنخرط في عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC) واتفاقية المواد البلاستيكية، نظراً لوجود العديد من الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في المواد البلاستيكية.

### تعميم المساواة بالنسبة للمرأة

- يجب دعم استمرار الجهود المبذولة لزيادة المساواة بالنسبة للمرأة ومشاركتها المتكافئة والاعتبارات الخاصة بها بصفتها تمثل مجموعة متضررة فيما يخص المواد الكيميائية والنفايات.
- يجب أن توفر كافة برامج المراقبة بيانات مصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي.

### التأثر بغية تفادي ومحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية الخطرة ونفاياتها وتجارتهما

- يجب أن توفر الأطراف في معاهدتي روتردام وستوكهولم معلومات بشأن حالات التجارة التي تحصل بشكل يخالف هاتين المعاهدتين، وأن تكون تلك المعلومات متوفرة على الموقع الإلكتروني الخاص بهما.
- يجب أن تفي الأطراف في معاهدة بازل بالتزاماتها القانونية في عدم تصدير أو استيراد النفايات التي تعتبر غير قانونية وفقاً للمعاهدة. يجب على الأطراف أن تقوم بالإبلاغ عن كافة مثل هذه الشحنات.